العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا

دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية خلال الفترة (1995-2019)

الدكتور: لطفي الهادي محمد أبوزيد
الدرجة العلمية: استاد مشارك / اكاديمية الدراسات العليا- جنزور
lotfiabozaid@yahoo.co.uk

الملخص:

تهدف الدراسة الى تحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي في ليبيا خلال الفترة 1995–2019 في الاجلين القصير والطويل واختبار النظرية المفسرة للعلاقة بين المتغيرين. واوضحت نتائج الاختبارات ان نمو الناتج المحلي له علاقة سببية بالنمو في الانفاق الحكومي، وان الانفاق الحكومي والناتج الاجمالي لهما علاقة تكاملية (علاقة توازنيه) طويلة الاجل بين الناتج المحلي والانفاق الحكومي والمتغيرات المستقلة.

Abstract:

The purpose of this study is to Analysis of the relationship between the Government spending and economic growth in Libya during the period 1995 –2019, in the short and long term, and testing theory interpreted the relationship between the two variables. In this study used modern measurement methods tests stability of time series and Cointegration, Angle-Granger and methodology of Johansen-Jceleos and Vector Error Correction model and causal Granger. The result of this study showed the long- term relationship between Governments spending and Growth domestic product.

المقدمة:

زادت أهمية السياسة المالية في العصر الحديث كسياسة اقتصادية شاملة خاصة بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929، حيث أصبح من الضروري تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وذلك بهدف إحداث آثار اقتصادية مرغوبة وتجنب اثار غير مرغوبة وصولاً لتحقيق الاهداف الاقتصادية العامة المتمثلة في زيادة مستوي التوظيف والاستقرار والنمو وعدالة توزيع الدخل وتجنب تقلبات النشاط

الاقتصادي بين الركود والانتعاش. بصورة عامة الانفاق الحكومي أصبح من أهم عناصر الطلب الكلي ومحركاً أساسيا لجميع الانشطة الاقتصادية في معظم البلدان النامية.

يعتبر الانفاق الحكومي اداءة من أدوات السياسة المالية التي تتصدر الجدل والنقاش في كثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء خاصة في ظل تصاعد المشكلات الاقتصادية التي تواجهها هذه الدول وذلك باعتباره أداة تلجا اليها الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الأجل القصير، وتحقيق أهداف النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. إضافة الى ان الإنفاق الحكومي الأداة الأهم للدولة في مواجهة تداعيات تراجع أداء الاقتصاد العالمي خاصة وان ليبيا تفتقر لقاعدة إنتاجية وصناعية قوية تستطيع من خلالها اعتماد الضرائب لتمويل المشاريع الكبرى وبالتالي تعتمد على إيرادات النفط لتمويل المشاريع الحكومية وحتى الخاصة من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع معدلات النمو الاقتصادي.

مشكلة الدراسة:

نتيجة للتقلبات والمشاكل التي عرفها الاقتصاد الليبي أدى إلى تزايد تدخل دور الدولة في الحياة الاقتصادية لإشباع حاجات الافراد المتزايدة واللامتناهية ما أدى الى تزايد النفقات وتطورها كوهنا الاداة المهمة من أدوات السياسة المالية المتحكم فيها في التأثر على مؤشرات التوازن الاقتصادي وتحقيق مختلف الأهداف المرجوة، انعكس ذلك الى إتباع سياسة مالية ممثلة في التوسع في النفقات بغية تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول.

حيث خضعت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي متمثلة في النمو الاقتصادي للعديد من الدراسات التطبيقية التي توصلت إلى نتائج غير حاسمة، وقد قاد الجدل الواسع في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين. حيث بينت بعض الدراسات وجود علاقة تجري من الناتج المحلي الإجمالي إلى نمو الإنفاق الحكومي، ووجهة النظر الثانية تتطابق مع ما ذهب إليه كينز في فرضيته بان الزيادة في الإنفاق الحكومي سبب في تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر الانفاق الحكومي أداة مهمة ورئيسية من أدوات السياسة المالية على مستو ى الاداء الاقتصادي. وبالتالي فإن هذه الدراسة سوف تركز على الاجابة على التساؤل التالي: **ما** أثر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1990 -2020؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها يسلط الضوء على أحد القضايا الاساسية الحاصلة في الوقت الراهن في ظل التطورات الاقتصادية التي تهدد الكثر من الدول النامية ذات المصدر الاحادي للدخل (الدول المصدرة للنفط) مثل ليبيا، والتي تعتمد على المورد الرئيسي للنمو وهو عائدات النفط في تمويل نفقاتها والتي في تزايد مستمر ما أصبح يشكل مصدر خطر، إذن فالأنفاق الحكومي أحد أدوات السياسة المالية التي تستعملها الدولة للرفع من معدلات النمو. وبتالي فان الدراسة والتحليل الاقتصادي للإنفاق الحكومي باستخدام أساليب التحليل وأدوات القياس الاقتصادي متعددة الابعاد تعكس الدور الذي يمكن أن يلعبه الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي وتساعد متخذي القرار في اتخاذ القرارات المستقبلية.

أهداف الدراسة: تركز هذه الدراسة على تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

1- مراجعة مجموعة من الأدبيات النظرية والتطبيقية حول العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي.

2- محاولة الاجابة عن التساؤل المطروح وهو أثر الانفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) في ليبيا خلال فترة الدراسة والتأكيد على اهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي عن طريق الانفاق العام.

3- الخروج بتوصيات تساعد متخذي القرار في كيفية توجيه الانفاق في الاتجاه الصحيح.

فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة وتساءل الدراسة تقوم الدراسة باختبار فرضية طبيعة العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا.

منهجية الدراسة:

لغرض تحقيق هدف الدراسة سيتم إتباع المنهج الوصفي باستخدام المراجع العلمية المختلفة التي تناولت الإطار النظري للدراسة، وسيتم إتباع المنهج التحليلي الكمي القائم على استخدام الأساليب القياسية في بناء النموذج القياسي، وذلك بهدف تحليل البيانات التي تتوافر عن مشكلة الدراسة باستخدام أحد الأساليب المناسبة للحصول على نتائج ملائمة ودقيقه.

الدراسات السابقة:

دراسة (1): علي سيف علي المزروعي، (2012)، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلى الإجمالي دراسة تطبيقية علي دولة الامارات العربية المتحدة خلال 1990-2009. استعرضت هذه الدراسة مدى تأثير الإنفاق العام بالأسعار الجارية علي دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات (1995-2009)، وكذلك معرفة نسبة اسهام الانفاق العام في التغيرات التي تحصل في الناتج المحلى حيث اعتمدت الدارسة على المنهج الوصفي التحليلي لبيان تطور الإنفاق العام والناتج المحلى الإجمالي ومكوناته، ثم المنهج التحليلي الكمي القائم على استخدام الاساليب القياسية في بناء نموذج قياسي يفسر تأثير الإنفاق العام في الناتج المحلى الإجمالي، وتوصلت الدارسة الى ان هناك أثر قويا من قبل الإنفاق العام على الناتج المحلى الإجمالي كما اظهرت النتائج من تقدير النماذج القياسية ان هناك أثر معنويا من قبل الإنفاق العام على جميع مكونات الناتج المحلى الإجمالي. اوصت الدراسة بضرورة التعمق في الدارسات والبحوث باستخدام الاساليب الاحصائية والكمية التي لها دور فعال في تحليل المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية.

دراسة (2): ليلة غصابنة، (2015)، العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2012. استعرضت الدراسة العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012. حيث هدفت الدراسة الى اختبار السببية، واختبار صحة فرضية فاجنر للعلاقة بين الانفاق الحكومي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلى الإجمالي الحقيقي. حيث تبين من خلال دكي فولر الموسع (ADF) عدم سكون المتغيرات عند المستوى باستثناء الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأصبحت ساكنة عند الفرق الأول. وبتطبيق طريقة التكامل المشترك من خلال اختبار السببية أشارت النتائج الى وجود علاقة طويلة الاجل بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي في الجزائر عند مستوي معنوية 5%، كما أظهرت نتائج اختبار سببية فاجنر الى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الانفاق الحكومي الي الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة (3): مكي عمارية، عتو الشارف، (2018)، دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) باستخدام طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطاء. تهدف الدراسة الي تحليل العلاقة بين نفقات التجهيز، نفقات التسيير، الإيرادات

الجبائية والنمو الاقتصادي باستخدام مجموعة من المتغيرات، وتوصلت الدراسة الي وجود تأثير موجب لكل من نفقات التسيير، الإيرادات الجبائية وتأثير سالب لنفقات التجهيز على النمو الاقتصادي.

دراسة (4): عبد الجبار العقون، العباس بهناس، 2019) دراسة قياسية باستخدام نموذج Ardl لتحديد أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016. حيث تهدف هذه الدراسة من خلال ما تضمنته إلى قياس أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1990-2016 من خلال استعراض تطور الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري وتطور الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بالاعتماد على طرق القياس الاقتصادي من خلال فحص استقرارية السلاسل الزمنية وذلك بتطبيق اختبار ديكي فولر Dickey-Fuller واستخدام اختبار الحدود للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وتقدير العلاقة بينهم في المدى القصير والطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL ، وكشفت النتائج المتحصل عليها أن الإنفاق العام يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي.

اولاً: الإطار النظري لمفهوم الانفاق الحكومي

ان الإنفاق الحكومي كأحد أدوات السياسة المالية التي تعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ولها دور كبير في معالجة التقلبات الاقتصادية باستعمال مختلف أدواتها والذي يعتبر من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في رسم وتطبيق سياستها الاقتصادية وقد مر بعدة مراحل في تطويره، وهذا التطور قد تغير بتغير دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

لقد صاحب تطور دور الدولة وتدخلها في الاقتصاد تطور مفهوم الإنفاق الحكومي بحيث تطور مع تطور الدولة وتدخلها في الاقتصاد إذ اتسع نطاق الإنفاق الحكومي في ظل الدولة المتدخلة والاشتراكية عما كان عليه في ظل الدولة الحارسة وفيما يلي سنعرض في هذا المطلب تعريف الانفاق الحكومي، مفهومه الحديث والتقليدي.

- **تعريف ومفهوم الإنفاق الحكومي:**
- **تعريف الإنفاق الحكومي:**

عرف علماء المالية الانفاق الحكومي بأنه: المبالغ النقدية التي تصدر عن القطاع الحكومي بهدف تحقيق النفع العام"(دراز، 1988، ص23)، كما اتفق- العديد من الكتاب حول تعريف مفاده بأنه: تلك

المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية ممثلة في الحكومات أو الجماعات المحلية. وهذا التعريف هو السائد لدى الاقتصاديون الذين يتفقون على معناه فهو بذلك يمثل حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية من طرف الدولة وهي بذلك أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية المعتمدة من طرف الدولة حيث تمثل النفقات العامة مجموع الاستخدامات في ميزانية الدولة.

- **مفهوم الانفاق الحكومي:**

ظهر مفهوم الإنفاق الحكومي من خلال ما يعرف بالميزانية العامة للدولة، التي يرجع نشأتها إلى القرن السابع عشر في إنجلترا وبالتحديد عام " 1688 م"، ثم انتشرت في العديد من الدول منها فرنسا ويعتبر وسيلة لإشباع الحاجات العامة، وفيما يلي سنعرض المفهوم التقليدي والمفهوم الحديث للإنفاق الحكومي:

- **المفهوم التقليدي للإنفاق الحكومي:**

لقد ناد الاقتصادي (أدم سميث) بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد وحصر دورها في القيام بالوظائف التقليدية كتأمين الدفاع، الأمن، العدالة، توفير بعض الخدمات والمرافق العامة. (الخطيب، شامية، 2008، ص51). ولقد تم تحليل الإنفاق الحكومي من المنظور الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر ظل هيمنة الدولة الحارسة .فالدولة لم تكن تقدم إلا مهام إدارية وعسكرية، ولا تؤدي أي نشاطات إنتاجية، لذلك استخدمت الضرائب كوسيلة من طرف الحكومة لتمويل النشاطات غير الإنتاجية بمعنى أنها لا تؤثر على الدورة الاقتصادية في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، وبذلك لم تستحوذ دراسة النفقات العامة اهتمام الاقتصاديين الكلاسيك حيث لم يتعد اهتمامهم الجانب القانوني لها، ولا يتعدى الإنفاق الحكومي حدود هذا الدور الذي يستدعي وجوب تقليل حجم النفقات العامة بحيث يتم حصرها في أضيق الحدود وبالكم الذي يسمح للدولة القيام بنشاطاتها التقليدية المحدودة، لما ينتج عن هذه النفقات العامة من استنفاذ لثروة المجتمع، كونها تتمتع بطابع استهلاكي وغير إنتاجي. (عباس،2008، ص ص51-52).

- **المفهوم الحديث للإنفاق الحكومي:**

لقد بدأ تخلي الدولة عن حيادها التقليدي مع بداية الأزمات الاقتصادية التي شهدتها المجتمعات الرأسمالية منذ بداية القرن العشرين إلى جانب توسع مبادئ الاشتراكية ودخولها حيز التطبيق منذ

الثورة الروسية 1918، وبهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي عجز قانون السوق للنظام الفردي عن تحقيقه، تلقائيا اتجهت الدول إلى التدخل في الحياة الاقتصادية، ومع تبني الفكر الكينزي الذي أعطى للطلب الاستثماري الاهتمام الأكبر في تفسير التقلبات الاقتصادية توسعت نشاطات الدولة الرأسمالية لتمارس مختلف أوجه النشاط الاقتصادي. حيث هدفت الدول الرأسمالية إلى زيادة معدل النمو القومي زيادة على دورها التقليدي في الاحتفاظ بالتوازن الاقتصادي علاجا للأزمات، وبذلك تعددت أوجه الإنفاق وازداد حجمها وتغير مفهومها كونها اصبحت تمثل الوسيلة الأكثر استخداما لتدخل الدولة في شتى الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

أما الدول النامية التي تهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهي بذلك تتكفل بعبء إجراء التعديلات الهيكلية اللازمة لمواكبة التطور او التقدم من خلال تبني وتنفيذ مشروعات لتوفير الخدمات اللازمة لعملية التحول الاقتصادي من خلال دعم قطاع البنية التحتية، حيث أصبح تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة يعتمد بشكل كبير على زيادة حجم النفقات العامة لما تتمتع به من إنتاجية وفعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. (الخطيب، شامية،2008، ص ص51-53)

- **التقسيم الاقتصادي للأنفاق الحكومي:**

لقد نادى المفكر الاقتصادي البريطاني كينز بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وأهميتها في إعداد الموازنة العامة القائمة على التقدير أو التخمين والتي ترتكز أساسا على قواعد الميزانية المتمثلة في الشمولية والتفصيل لتصبح ميزانية عامة عند التنفيذ، وبالتالي وجب الاعتماد على هذا المعيار الاقتصادي في التصنيف لأنه يستوعب الواقع وتطوره، ويتم التصنيف على النحو التالي:

1- من حيث طبيعة النفقات: تنقسم النفقات العامة وفقا هذا الاساس الى نفقات عادية وأخرى غير عادية (أي تقسيم النفقات حسب دوريتها وانتظامها) كمايلي:

أ-**النفقات العادية: تتمتع** النفقات العادية بدوريتها كونها تتجدد كل فترة، هذا ما يسهل تقديرها تقديرا قريبا من الصحة من طرف الدولة. وتتجسد النفقات العادية فيما تنفقه الدولة لسير مرافق الدفاع الخارجي في وقت السلم، وما تطلبه مرافق الأمن الداخلي والقضاء والتعليم وغيرها من المرافق في الأحوال العادية، ويمكن لهذه النفقات العادية أن تختلف بين سنة وأخرى، لأنها يمكن أن تعرف زيادة

أو نقصان عما درج لها ويمكن معالجة الزيادة بالتوفير في نفقات عادية أخرى، مما لا يخرج بالنفقات في مجموعها عما قدر لها.

ب-النفقات غير العادية: وتمثل النفقات العامة التي لم يكن من المتوقع حدوثها وهي لا تحدث بصفة دورية أي أنها لا تتكرر بصورة عادية منتظمة، ولكن قد تضطر الدولة على إنفاقها كالإنفاق على الحروب وعلى الإعانات التي تقدمها الدولة للمنكوبين في حالة الحوادث الزلزال والكوارث الطبيعية، أما إذا ظلت هذه الأحداث الاستثنائية لفترة طويلة فهي تندرج ضمن النفقات العادية.

ويمكن التمييز بين النفقات العادية والنفقات غير العادية من حيث مصدر تمويل هذه النفقات، فغالبا ما تسدد النفقات غير العادية من الإيرادات غير عادية من خلال الاقتراض، أما النفقات العادية، فتسددها الإيرادات العادية وأهمها الضرائب. **(الوادي، عزام، 2007، ص 137)**

2- من حيث حقيقة النفقات: (أي تقسيمها وفقا لأثارها على الانتاج القومي) يمكن تقسيمها الى نفقات حقيقية وأخرى تحويلية.

أ-النفقات الحقيقية: وتمثل مجموع إنفاق الدولة بغرض الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المصالح العامة، بما في ذلك رواتب الموظفين ومستخدمي الدولة واقتناء الأجهزة إلى جانب تسديد الفوائد التي تدفعها على القروض العامة، ويعمل هذا النوع من الإنفاق إلى زيادة الدخل المحلي، كونه يساهم في خلق دخول جديدة تشكل إضافة إلى الدخل المحلي.

ب-النفقات التحويلية: تمثل مجموع إنفاق الدولة دون التي لا تهدف من ورائه إلى اكتساب سلعة أو خدمة، وإنما تسعى من خلال هذه النفقات إلى إحداث توازن بين طبقات المجتمع من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة، بحيث تأتي بالمال من بعض الفئات لتوزعه على البعض الأخر دون مقابل، وتأخذ هذه النفقات شكل الإعانات المختلفة مثل المساعدات الاجتماعية المختلفة، الضمان الاجتماعي، التأمين ضد الشيخوخة والبطالة، المساعدات الاقتصادية على اختلافها، الإعانات الخيرية والثقافية ...إلخ

ويستخدم النوع من النفقات لإعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، حيث من خلال تحسين المستويين الصحي والتعليمي لكل فئات المجتمع ستتحسن الكفاءة الإنتاجية ومردودية العامل وبالتالي يمكن القول أن النفقات التحويلية تؤدي إلى زيادة الدخل المحلي بصورة غير مباشرة من خلال إعادة

التوزيع لصالح الطبقات الفقيرة، حيث تتحسن الكفاءة الإنتاجية للعمال بتطور المستوى الصحي والتعليمي لديهم، بينما يرى المفهوم الليبرالي أنه يجب على الدولة أن لا تنفق النفقات العامة بلا مقابل، وأنه لا مبرر يمنح للحكومات حق الاقتطاع من دخول الأفراد إلا بهدف تسيير الإدارات الحكومية الضرورية. بينما المفهوم الحديث لا يتعرض لطبيعة الإنفاق العام أكانت بمقابل أو بدون مقابل ويعتبرها وسيلة مالية مهمة للتأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع ويجد أنه غالبا ما تحقق النفقات التحويلية أهداف الدولة الحديثة أكثر من النفقات الأخرى. (عبدالمهدي، عقلة، 2011، ص ص 83-84)

3- من حيث الاستمرارية أو الاستدامة: يمكن تقسيمها إلى النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية ويمكن تلخيصها على الشكل التالي:

أ-**النفقات الجارية:** يقصد بالنفقات العامة الجارية تلك النفقات اللازمة لإدارة أجهزة الدولة وتمكينها من الحصول على السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجات جارية، إذن فهي نفقات إدارية، ومثالها الاجور والمرتبات ونفقات الصيانة وتشبه هذه النفقات في طبيعتها النفقات العادية بكونها تتكرر في انتظام ودورية في الموازنات العامة. وهي تلك النفقات اللازمة لتسير المرافق العامة، أو تلك النفقات الضرورية لقيام الوحدات الحكومية المختلفة بمهامها وخدماتها بصورة معتادة، دورية ومنتظمة، متكررة في الموازنة العامة للدولة كل سنة، اي تعمل الدولة على تغطية هذه النفقات بواسطة الايرادات الجارية كالضرائب والرسوم وتشمل ما يلي: -

- النفقات العامة على السلع والخدمات وتتضمن الرواتب والاجور ومشتريات السلع والخدمات.
- سداد فوائد الديون العامة على اختلاف أنواعها.
- الاعانات والمدفوعات التحويلية أكانت نقدية أم عينية، وسواء تهدف إلى تقدم دعم مباشر أو غير مباشر للأفراد، السلع، أو خدمات معينة.

ب-**النفقات العامة الرأسمالية أو الاستثمارية:** فهي نفقات لازمة لزيادة الانتاج وتوفير أسباب النمو. لذلك فهي تبرر الالتجاء إلى القروض العامة والتمويل التضخمي لتوفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذه الغاية. أي النفقات التي يكون الهدف منها زيادة التكوين الرأسمالي للدولة، توسيع الطاقة الانتاجية للثروة القومية والمتمثلة في تنمية قدرة أجهزة الدولة على أداء الخدمات العامة للمواطنين، والحصول

على الاصول المختلفة وزيادة عمرها وقدرتها وطاقتها وخاصة لتنفيذ المشاريع الاقتصادية الكبرى، وتتميز بكونها غير متكررة بصورة منتظمة ولا يتم دفعها من سنة لأخرى، وتشمل ما يلي: –

- بناء السدود وفتح الطرق وإقامة الجسور.
- بناء المستشفيات والمراكز الصحية والامنية والمدارس والجامعات. (عبدالمجيد، 1996، 71)

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الكشف عن حجم التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، والوقوف على الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المكونة له، ومعرفة القطاعات القائدة لمسيرة التنمية الاقتصادية من الوسائل التي يتم من خلالها فهم النشاط الاقتصادي. حيث تتباين الأهمية النسبية لتكوين هذا الناتج طبقاً لتباين الموارد الطبيعية وحجم السكان كما يتصدر الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس مجمل قيمة السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين خلال السنة بالأسعار الجارية مفاهيم الاقتصاد الكلي وذلك لكونه أكثر المعايير شمولاً، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي جزء من الحسابات المحلية التي تعد بمثابة مجموعة من الإحصاءات التي تتيح أمام صانعي السياسة إمكانية تحديد ما إذا كان الاقتصاد يشهد حالة من الانكماش أو التوسع حتى يتم تقييم النشاط الاقتصادي ومدى كفاءته وصولاً لقياس الحجم الاقتصادي الكلي، وعليه عند وضع أي سياسة اقتصادية (مالية–نقدية–تجارية) من قبل الجهات المختصة لابد من معرفة التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي ومراقبتها، لأن أي فائض أو عجز في الميزانية العامة أو في الميزان التجاري أو في ميزان المدفوعات، سينعكس حتماً على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. (حمزة، 2011، ص:169)

- **مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:**

يقصد به مجموع قيمة السلع والخدمات النهائية التي ينتجها افرد مجتمع معين وخلال السنة عاداً والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم، سواء كانوا من مواطني البلد أم من الأجانب وهذا يعني ان الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد. فهو يمثل قيمة السلع الخدمات بأسعار السوق، علماً بأن السلع والخدمات الوسيطة أي التي (استخدمت في إنتاج سلع أخري لا تحسب تفادياً للتكرار الحسابي. (عريقات، 2006، ص:6)

عادة ما يفرق علماء الاقتصاد والمحاسبة المحلية بين ما ينتج على أرض بلد ما بغض النظر عن جنسية عوامل الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه، وبين ما ينتج بواسطة عوامل إنتاج وطنية سواء تم داخل الحدود الجغرافية للبلد أو خارجها. فالأول يطلق علية لفظ الناتج المحلي، أما الثاني فيطلق علية لفظ الناتج القومي.

فالمراد هنا أن هناك من الدخل ما يتم تحويله الي خارج ليبيا. كما أن هناك من الدخل ما سيأتي لليبيا نتيجة مساهمة عناصر الإنتاج الليبية في دول أخري في عملية الإنتاج لمؤسسات إقليمية أو دولية. وبالتالي يعد الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول المقياس الرسمي الأساسي لمجموع الإنتاج على إن هذا لا يساوي قيمة الإنتاج المصنوع في داخل الدولة المعني. أما مجموع الإنتاج لجميع الموارد الاقتصادية الموجودة في داخل الدولة فهو الناتج المحلي الإجمالي، والفرق بين هذين المجموعين ينجم عن الفرق في تملك الموارد الاقتصادية.

- **تعريف الناتج المحلي الإجمالي:**

تعددت تعاريف الناتج المحلي الإجمالي وطرق قياسه لذلك سنذكر بعضها فمثلاً **يعرف** الناتج المحلي الإجمالي على أنه " مجموعة القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة. كما عرف بأنه " يمثل قيمة جميع ما ينتج من سلع وخدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد من قبل مواطني البلد أو الأجانب. (العيسي وآخرون، 2001، ص:11)

إضافة الى ذلك يعرف الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج بأنه إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي لبلد معين خلال فترة زمنية معينة عادة سنة. كما يعرف الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل بأنه إجمالي دخول عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض) الموجودة داخل المحيط الجغرافي لبلد معين، والتي أسهمت في العملية الإنتاجية خال فترة زمنية معينة عاداً ما تكون سنة. (سلام، 2019، ص35)

كذلك يعرف الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق بأنه إجمالي السلع الموجهة إلى تلبية الطلب الكلي في المجتمع (أي مجموع الإنفاق النهائي) ، ويشمل الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق

الاستثماري والإنفاق الحكومي وصافي التعامل الخارجي (الصادرات – الواردات) خلال فترة زمنية معينة عاداً ما تكون سنة. (سلام، 2019، ص36).

ومن التعاريف السابقة للناتج المحلي الإجمالي يمكن توضيح ثلاثة أركان أساسية هي: –

1- **جميع السلع والخدمات:** أي شمولية حسابات الناتج المحلي الإجمالي لكل ما ينتج في الاقتصاد من سلع وخدمات (زراعية، صناعية، خدمات، والخدمات المصرفية والسياحية. وغيرها) باستثناء بعض العمليات لا تدخل ضمن الناتج المحلي لصعوبة حسابها أو لعدم ظهورها كعمليات إنتاجية وتسويقية حقيقية في الاقتصاد الظاهر مثل حساب الإيجار الذي كان يجب أن يدفعه مالك منزل لنفسه وكأنه مستأجر للمنزل وذلك تفعيلاً لفكرة تكلفة الفرصة البديلة، والعمليات غير الشرعية كتجارة الممنوعات.

2- **السلع النهائية:** من المعروف أن أنتاج العديد من السلع المختلفة يدخل في إنتاجها مواد تسمى السلع الوسيطة فالناتج المحلي الإجمالي يحتوي على قيمة السلع النهائية فقط تفادياً لمشكلة ازدواجية الحساب.

3- **القيمة السوقية:** تعبر عن الناتج المحلي بمقياس نقدي، وذلك لتسهيل تقدير قيمة الناتج للسلع والخدمات. (الوادي، عساف، صافي، 2014، ص37-38)

– **محددات حسابات الناتج المحلي:**

لعله من المفيد هنا ان نبرز بعض عيوب حسابات الناتج المحلي أو الجوانب التي تهماها مثل هذه الحسابات، بيد أنه من المفيد الإشارة بداية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي ليس معياراً لرفاهية وغني شعب معين، ومن هنا تنشأ عيوب قياس الناتج المحلي الإجمالي وذلك للأسباب التالية:

1- أن بعض النشاطات التي لم تتم داخل السوق لا يمكن حسابها ضمن حساب الناتج المحلي. فعلي سبيل المثال ربات البيوت اللواتي يساهمن في تربية أبنائهن وتنشئتهم للمساهمة في بناء مجتمع عصري، لا تعد نشاطاتهن ضمن حسابات الناتج المحلي، وذلك لعدم تقاضيهن أجور شهرية، بينما لو استخدمت مربية أو خادمة فإن أجر المربية أو الخادمة سيدخل ضمن حسابات الناتج المحلي. والحال ينطبق على الكثير من النشاطات التي يقوم بها الانسان لوحده دون اللجوء إلى السوق كصليح سيارتك بنفسك، وعمل صيانة لمنزلك دون اللجوء الى أصحاب المهن

والحرفيين. وكذلك عمليات المقايضة في التجارة كأن يتم إصلاح سيارة من قبل ميكانيكي مقابل قيام صاحب السيارة السمكري بإصلاح انابيب المياه للأول، مما يعني عدم انتقال نقود وعدم وجود عمليات دفترية رسمية بين الاثنين.

2- حسابات الناتج المحلي الإجمالي لا تفرق بين أوقات الرخاء وأوقات النكبات والكوارث، فمثلاً إذا حدثت هزة أرضية أو كارثة طبيعية بدولة ما فان تلك الدولة ستقوم بأعمال إعادة البناء والانفاق وهذا يعني ان ناتجها المحلي سيزداد، وبالتالي فإن زيادة الناتج المحلي لا تعني بالضرورة رخاء ورفاهية لتلك الامة وتحسين وازدياد مستوي استغلا الموارد عن السابق.

إن حسابات الناتج المحلي لا تأخذ بعين الاعتبار الظروف البيئية من تلوث وتدهور للأحوال الصحية من جراء فضلات المصانع والمكننة، لذلك فإن زيادة الناتج المحلي لا تعبر عن زيادة الرفاهية للاقتصاد.

- **أهمية قياس الناتج المحلي الإجمالي:**

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي ركناً أساسياً في حسابات الدخل المحلي ويعتبر من المفاهيم الأساسية وأبرز المقاييس الإحصائية التي تستخدم لقياس الأداء الاقتصادي المحلي بكافة عناصره ومكوناته وأكثرها استخداما، كما أنه يعبر عن تدفق السلع والخدمات التي تنتج خلال السنة في الاقتصاد المعني، والتي بدورها تستعمل لتلبية حاجات ومتطلبات الأفراد والمجتمع، وبالتالي تعكس مستوى المعيشة أو الرفاه العام في المجتمع. إضافة إلى ذلك فإنه يعتبر أداة تحليلية متقدمة تساعد في التخطيط ورسم السياسات الاقتصادية، ومن الحسابات التي تساعد السلطات الاقتصادية في رسم الاتجاه العام لنمو الاقتصاد المحلي على المدى الطويل.

هناك العديد من الشواهد التاريخية التي تشير إلى أهمية حساب الناتج المحلي الإجمالي باعتباره مفهوماً أساسياً في حسابات الدخل حيث استعملت الولايات المتحدة تقديرات الدخل من أجل فهم أسباب الكساد الاقتصادي الكبير(1929 – 1933)، كذلك كانت تقديرات هذه الحسابات عقب الحرب العالمية الثانية لدى دول أوروبا أهمية كبيرة للمساعدة في تقدير متطلبات الأعمار حسب خطة Marshal، كما أنها استعملت هذه التقديرات أيضاً كأداة للتنبؤ بأحوال الاقتصاد العامة ومعالجة

المشكلات الاقتصادية قبل وبعد حدوثها، وزاد الاهتمام بحساب الناتج المحلي الإجمالي في العقود الأخيرة نظراً لبروز ظاهرة الهجرة العمالية دولياً. وزيادة تحويلات العاملين في الخارج. (خصاونة، 2000، ص:61) بالإضافة إلى ذلك تأتي الأهمية الأساسية للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الكلي من كونه مؤشراً يحدد الكثير من الحقائق تتمثل في: (معروف، 2005، ص:75)

1-متابعة التقلبات الاقتصادية بمختلف أجالها مما يفيد ذلك في ناحيتين هما: الكشف عن الرخاء أو الركود في الاقتصاد محل البحث، وكذلك علاقته بمعدل البطالة عند دراسة التغيرات في مستوى التشغيل وحجم الإنتاج، والوصول إلى أدنى المستويات من البطالة وبنسب لا تتجاوز 5% -6% من مجموع القوى العاملة باعتبار أن الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المهمة في إعداد السياسات الخاصة بالنمو السكاني وتحديد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

2-معرفة حالة اقتصاد دولة ما ومقارنته بالاقتصاديات الأخرى من حيث التخلف والتقدم، وكذلك يمكن الاعتماد عليه في تحديد الفجوة وحجم التفاوت في الدخول على مستوى الفئات الاجتماعية. فإذا زادت نسبة مساهمة (الأجور والمرتبات والحوافز) في القيمة المضافة الكلية للاقتصاد فهذا يؤكد على سياسة توزيع الدخل لصالح الفئات محدودة الدخول. أما إذا كان توزيع الناتج متجهاً نحو (الفوائد والأرباح والإيجارات) فهذا يدل على دعم أصحاب الدخول المرتفعة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي.

3-يساعد صانعي السياسات الاقتصادية ورجال التخطيط في المستقبل من التقريب بين التوجهات التحليلية النمطية والتوجهات التحليلية الواقعية، وتشخيص الوضع الاقتصادي من خلال تحديد العلاقة بين القطاعين العام والخاص، والكشف عن أي القطاعات أكثر سيطرة (الاقتصاد الفردي أو الجماعي).

4-يعتبر من المؤشرات المهمة في الحسابات المحلية والتي تعتمد عليه السياسة الاقتصادية أياً كانت نقدية أم مالية أم تجارية، لمعرفة الفائض أو العجز في ميزانية الدولة والميزان التجاري، ودراسة العلاقة بين القيمة الاسمية والحقيقية للناتج المحلي.

- **أثر سياسة الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي:**

امتثالا للتحليل الكينزي فان استخدام الحكومة الإنفاق كأداة من أدوات السياسة المالية يعتبر وسيلة فعالة التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، من خلال تأثير سياسة الإنفاق العام على مستوى الطلب وبالتالي التأثير في حجم الناتج المحلي الإجمالي.

لقد قام كينز بشرح العلاقة بين الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير باعتبار الإنفاق العام متغير خارجي ومن خلال النموذج الكينزي فان خفض الإنفاق العام يؤثر سلباً على الطلب وحجم الدخل مباشرة ونشؤ أثر مضاعف سلبي يؤدي إلى انخفاض حجم العمالة بالإضافة إلى انخفاض معدلات الفائدة وتدهور سعر الصرف، كما أننا قد نجد علاقة سلبية بين الإنفاق العام ونمو الناتج في بعض الدول، وذلك راجع إلى عدة أسباب على رأسها تفاقم الإنفاق العسكري على بقية الأنواع الأخرى من الإنفاق وتوجيه الإنفاق العام على القطاعات غير المنتجة لا يساهم في زيادة معدل نمو الناتج.

ومن خلال مساهمة الدولة في الطلب الكلي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي تزيد من الإنفاق العام في أوقات الانكماش وتحد منه في أوقات التوسع والازدهار. بحيث تدخل الحكومة عن طريق سياسة الإنفاق العام في الاقتصاد بطريقتين. ففي حالة الفجوة الانكماشية والتي تعود إلى طلب كلي غير كاف تزيد الحكومة من الإنفاق العام بهدف زيادة الطلب الكلي وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي أما في حالة فجوة تضخمية والتي تعود إلى طلب كلي أكبر من العرض تقوم الحكومة بخفض الإنفاق العام ليخفض الطلب الكلي ليعود الناتج المحلي الإجمالي لمستوى التشغيل الكامل. (عايب، 2010، ص:73)

ثالثاً: الربط بين متغير الناتج المحلي الاجمالي ومتغير التقلبات في الانفاق العام وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية:

بالإشارة لما تم عرضه في السابقة من هذه الدراسة وما ورد في الدراسات السابقة، بما يمكن من بناء فكرة نظرية تفيد بتواجد علاقة وثيقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي وبعض من متغيرات الاقتصاد الكلي، بما يمكن من تقديم دراسة قياسية لتقدير دالة الناتج المحلي الاجمالي واهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة بها. إن بناء أي نموذج او دالة يعتمد على عدد من الفرضيات حتى لا يتعارض النموذج المستخدم مع واقع البلد الاقتصادي، خصوصا في بلد مثل ليبيا يصنف من ضمن الاقتصاديات الريعية ويعتمد بشكل كبير على الموارد (انتاج او دخل) النفطية في تمويل كافة الالتزامات المترتبة على الاقتصاد الليبي.

بالأخذ في الاعتبار تلك الفرضيات، وبالاعتماد على دراسة كلا من المزروعي (2012)، وعمارية (2018)، يمكننا بناء دالة للناتج المحلي الاجمالي في الاقتصـــاد الليبي، تربط بين متغير الانفاق العام، متمثل في متغير النفقات الحكومية العامة، كمتغير مســـتقل ومتغير الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والمستوى العام للأسعار كمتغير تفسيري او تحكمي للسيطرة على تغيرات الأسعار والتضخم داخل الاقتصاد الليبي واثرها على القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي والانفاق العام، وبافتراض أن الانفاق العام من أهم المحددات الرئيسية للناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الليبي. وبالتالي يمكننا صياغة دالة الناتج المحلي الإجمالي القياسية على النحو التالي:

$$GDP_t = a_0 + a_1 GGR_t + a_2 IFL_t + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن:

GDP_t: يشـر الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 2010 خلال فترة زمنية معينة، ويمثل حجم السوق المحلي والتنوع الاقتصادي وحجم الطلب الكلي في الاقتصاد الليبي. على الرغم من ان حجم السوق المحلي في الاقتصاد الليبي صغير نسبياً مقارنة بالاقتصاديات العالمية، إلا انه كلما زادت القاعدة الإنتاجية وحجم السوق في الاقتصاد الوطني ارتفعت قدرة الاقتصاد الوطني على النمو وتحفيز عوامل الإنتاج على زيادة قدرتها الإنتاجية وقدرة الاقتصاد المحلي التنافسية في السوق العالمي، وبالتالي القدرة على تمويل الخطط التنموية والميزانية العامة والتوسع في الجباية الضريبية لتمويل الايراد العام.

GGX_t: متغير يمثل حجم الانفاق الإجمالي العام خلال فترة زمنية معينة. فكلما زاد حجم الانفاق او اتباع سياسة توسعية مصحوبة بتوجيه للأنفاق العام باتجاه الأنشطة ذات الإنتاجية العالية، فانه سيؤدي الى زيادة الطلب الكلي الفعال مما يؤدي الى تحفيز القطاعات الإنتاجية للتوسع في الإنتاج لتلبية الطلب المحلي وبالتالي التوسع في القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

فكلما زادت القاعدة الإنتاجية والتوسع في حجم السوق في الاقتصاد الوطني ارتفعت قدرة الاقتصاد الوطني على النمو وتحفيز عوامل الإنتاج على زيادة قدرتها الإنتاجية وقدرة الاقتصـــاد المحلي التنافسية وبالتالي دعم وتحفيز مختلف الأنشطة الاقتصادية او مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الوطني، وبالتالي نتوقع ان تكون قيمة معلمة المتغير $(a_1 > 0)$.

IFL_t: متغير مساعد للتحكم في أثر التضخم على متغيرات الدراسة وذلك لان له تأثير على الناتج والانفاق العام، الا ان الاهم من ذلك هو التحري عما قد تسببه تغيرات الانفاق العام من اثار في الاقتصاد ولاسيما الاثار التضخمية من ناحية، ولتحسين جودة النتائج من ناحية اخري لان استخدام متغيرين فقط قد لا يعطي نتائج دقيقة وكلما نظيف المتغيرات كلما يكون النموذج أكثر دقة ونتائج تحليلنا اثبت ذلك، ويشير الى الرقم القياسي لمتوسط اسعار المستهلك خلال فترة زمنية معينة لسنة الأساس 2003، وهو مقياس يستخدم لقياس معدل التضخم الذي يأخذ في اعتباره التشوهات في الأسعار، وبالتالي التشوهات في الاقتصاد الليبي والتي تؤثر بشكل مباشر في تأكل النفقات العامة والقيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي، على حدا السواء وذلك بتقييمها بغير القيم الحقيقية لها في الاقتصاد الليبي. وبالتالي نتوقع ان تكون قيمة معلمة المتغير $(a_2 < 0)$.

ε_t: تشـــير الى المتغير العشـــوائي في دالة الناتج المحلي الاجمالي، الذي يفترض ان له توزيعاً طبيعياً وبمتوسط مستقلاً يساوي الصفر وتبايناً ثابتاً.

t: تشير الى الزمن.

- **اختيار النموذج الملائم لقياس دالة الناتج المحلي الاجمالي**

لاختيار النموذج المناســـب لتقدير دالة الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصـــاد الليبي، فانه علينا البحث في ســـلســـلة المتغيرات المســـتخدمة وتحديد النموذج الملائم في تقديرها نظراً لتعدد النماذج والطرق في تقدير الســـلاســـل الزمنية، مثلا هل يتم تطبيق طريقة المربعات الصـــغرى العادية (Ordinary Least Square (OLS)) او طريقة جوهانسون للتكامل المشترك واستخدام نموذج تصـــحيح الخطأ (Error Correction Model (ECM))، او نســـتخدم نموذج بيزران المعروف بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة (Autoregressive Distributed Lagged Model (ARDL)).

على ما سبق ذكره، فإننا سنبدأ بإجراء اختبارات الاستقرارية لسلسة المتغيرات المستخدمة في دالة الناتج المحلي الإجمالي. فاذا كانت ســـلســـلة المتغيرات المســـتخدمة في دالة الناتج المحلي الاجمالي مستقرة عند المستوى فانه من الأفضل استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وإذا كانت مستقرة في الفرق الأول $(I(1))$، فانه من الأفضل استخدام نموذج تصحيح الخطأ لجوهانسون

(ECM)، وإذا كانت مختلطة أي سلاسل المتغيرات منها ما هو مستقر في المستوى (*I(0)*)، وأخرى مستقرة في الفرق الأول (*I(1)*)، فانه من الأفضل استخدام نموذج (ARDL).

لإختبار جذر الوحدة (Unit root)، أي مدى استقرار السلسلة الزمنية عند المستوى او الفرق الأول، تم استخدام اختبار ديكي فولر المعدل (Augmented Dickey–Fuller Test).

تشير اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests) المعروضة بالجدولين (1) الى ان متغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مستقر عند المستوى (*I(0)*) (باستثناء حالة عدم وجود مقطع ثابت ومتجه زمني)، بالإضافة لمتغير الانفاق الحكومي (*GGR*) في حالة وجود مقطع ثابت ومتجه زمني. بينما متغير التضخم (*IFL*) فهو مستقرة عند الفرق الأول (*I(1)*).

في العموم، وبالاعتماد على نتائج اختبار ديكي فولر المعدل (ADF) لسلسلة متغيرات النماذج المقترح، الذي يوضح جلياً بان سلسلة المتغيرات المستخدمة لم تحقق شرط الاستقرارية عند نفس المستوى، وهو ما يحقق شرط تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة (ARDL).

جدول (1) يشير الى نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر المعدل ADF) للمتغيرات في المستوى للنموذج المقترح للفترة (1995–2019)

		UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)					
		At Level			**At First Difference**		
		GDP	***GGX***	***IFL***	d(GDP)	d(GGX)	d(IFL)
With Cons	t-Stat	-3.4253	-0.2980	0.6251	-8.1460	-5.4583	-6.3622
	Prob.	***0.0185***	***0.9125***	***0.9877***	***0.0000***	***0.0001***	***0.0000***
		**	n0	n0	***	***	***
With Cons&Trend	t-Stat	-3.3800	-3.3407	-0.4271	-7.9809	-5.3640	-6.2018
	Prob.	***0.0745***	***0.0804***	***0.9807***	***0.0000***	***0.0010***	***0.0002***
		*	*	n0	***	***	***
Without Cons&Trend	t-Stat	-0.3923	0.2428	1.8440	-8.3075	-6.4180	-5.0486
	Prob.	***0.5331***	***0.7494***	***0.9814***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		n0	n0	n0	***	***	***
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%, and (no) Not Significant							
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.							

المصدر: من اعداد الباحث وفقا لنتائج البرنامج الاحصائي Eviews.

قبل تطبيق نموذج (ARDL) سيتم إعادة صياغة الدالة القياسية لمعادلة الناتج المحلي الإجمالي المعروضة بالمعادلة (1) بما يتلاءم وتطبيق نموذج (ARDL).

تمتاز منهجية ARDL للتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك الأخرى، بإمكانية تطبيق منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة مستقرة عند المستوى او الفرق الأول، المهم هو ألا تكون درجة تكامل أيأمن المتغيرات عند الفرق الثاني. كذلك نموذج ARDL يمكن تطبيقه في حالة حجم العينات الصغيرة.

بالتالي يمكن صياغة نموذج (ARDL) لدالة الناتج المحلي الاجمالي بحيث يكون ملائم لاختبار التكامل المشترك وذلك في إطار UECM والذي يأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta LGDP_t = a_0 + \sum_{j=1}^{\rho_1} \beta_j LGDP_{t-j} + \sum_{j=0}^{\rho_2} \gamma_j \Delta LGGX_{t-j} + \sum_{j=0}^{\rho_3} \partial_j \Delta LIFL_{t-j} + \pi_1 LGDP_{t-1} + \pi_2 LGGX_{t-1} + \pi_3 LIFL_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث تعبر المقدرات $(\beta_j, \gamma_j, \partial_j)$ عن المعلمات قصيرة الاجل، والمقدرات (π_1, π_2, π_3) عن المعلمات طويلة الاجل. Δ تشير الى الفروق الأولى للمتغيرات، بينما $\rho_1 \ldots \rho_3$ تشير الى فترات الابطأ الزمني Lags للمتغيرات، مع العلم بانه لا يشترط ان تكون للمتغيرات نفس فترات الابطأ. L تشير الى اللوغاريتم الطبيعي. ε_t يمثل حد الخطأ العشوائي الذي له وسط حسابي يساوي الصفر وتبايناً ثابتاً وليس له إرتباطات ذاتية متسلسل فيما بينها.

يوضح نموذج ARDL أن الإيرادات الحكومية يمكن تفسيرها عن طريق قيمها المتباطئة، والقيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة. التكامل المشترك وفقاً لبيزران (Pesaran et. al, 2001) في نموذج ARDL يعتمد على اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \pi_1 = \pi 2 = \pi_3 = 0 \\ H_1 : \pi_1 \neq 0, \quad \pi 2 \neq 0, \quad \pi_3 \neq 0 \end{cases}$$

بالأخذ في الاعتبار ان اختبار ARDL يعتمد على إحصائية F-statistics، والقرار يكون إذا كانت قيمة F-statistics أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك. أما إذا كانت قيمة F-statistics اقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك. أما إذا كانت القيمة المحسوبة F-statistics تقع بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من بيزران (Pesaran et. al, 2001) ، عندئذ لا يمكن اتخاذ قرار.

نتائج التقدير للنموذج القياسي لدالة الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي

- نتائج اختبار الاحصائي F-bounds

يوضح الجدول (2) الملخص الاحصائي لاختبارات F-bounds tests لحدود القيم الحرجة عند مختلف درجات المعنوية المقترحة من قبل بيزران. تشير النتائج الى ان قيمة الاحصائي F-statistics، إحصائي التكامل المشترك والذي يساوي (6.985)، هي أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة عند مختلف درجات المعنوية للإحصائي F- bound test، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك أو علاقة توازنيه طويلة الاجل بين متغير الناتج المحلي الإجمالي ومتغير الانفاق العام والمتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج القياسي.

جدول (2) نتائج اختبار F-statistics و F-bounds test لنموذج ARDL للفترة (1995-2019)

	F-Bounds Test			
		Signif	I(0)	I(1)
F-statistic	6.984600	10%	2.72	3.77
		5%	3.23	4.35
		2.5%	3.69	4.89
		1%	4.29	5.61

بالاعتماد على اختبار Schwarz criterion (SIC) تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج الأمثل لقياس علاقة التكامل المشترك وتقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة ARDL يكون على النحو التالي (2, 3, 3) كما هو موضح بالجدول (3).

لمناقشة النتائج سنقوم اولاً بتوضيح نتائج الاجل القصير، ثم نتائج تقدير نموذج ARDL في الاجل الطويل، ومن ثم نستعرض تحليل الاختبارات الإحصائية التشخيصية للنموذج ومدى دقة النتائج المتحصل عليها.

- **تقديرات معالم النموذج في الاجل القصير:**

الجدول (3) يوضح معلمات تقدير نموذج ARDL في الاجل القصير، حيث تشير النتائج الى ان النموذج ذو أهمية إحصائية هامة، كما هو مشار اليه عن طريق F-statistics وبدرجة معنوية تصل الى 1%. كذلك المتغيرات المستقلة بإمكانها تفسير حوالي 95% من التغيرات التي تحدث في متغير الناتج المحلي الاجمالي، وفقاً لمعامل التحديد المعدل.

النتائج تشـير الى ان معامل تصـحيح الخطأ ((−1) CointEq) معنوي احصـائيا وبدرجة معنوية تصل الى 1%، وله إشارة سالبة. هذه النتيجة تؤكد على وجود علاقة توازن من الاجل القصير الى الاجل الطويل بمعدل تقارب يصـــل الى حوالي 104% ســـنوياً، والتي جاءت مؤكدة لاختبار الاحصـائي F−bounds tests. جميع المعلمات المقدرة قصـيرة الاجل جاءت معنوية احصـائياً، وفي احياناً كثيرة تصل درجة معنويتها الى 1%، وتحمل الإشارة المتوقعة وفقاً للمنهج الاقتصادية.

جدول (3) نتائج الاجل القصير لتقدير النموذج القياسي ARDL (2, 3, 3)

Dependent Variable: D(LGDP)		**Sample: 1995 2019**		
Method: ARDL Long Run Form and Bounds Test		**Case 3: Unrestricted Constant and No Trend**		
Selected Model: ARDL (2, 3, 3)		**Included observations: 22**		
	Conditional Error Correction Regression			
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	**-72.46694**	**12.45872**	**-5.816562**	**0.0001**
D(LGDP(-1))	**-0.253020**	**0.108795**	**-2.325659**	**0.0402**
D(LGGX)	**0.001200**	**0.000118**	**10.18290**	**0.0000**
D(LGGX (-1))	**0.000557**	**0.000125**	**4.472746**	**0.0009**
D(LGGX (-2))	**0.000138**	**6.31E-05**	**2.183140**	**0.0516**
D(LIFL)	**-0.465122**	**0.101128**	**-4.599349**	**0.0008**
D(LIFL(-1))	**-0.141370**	**0.104298**	**-1.355443**	**0.2025**
D(LIFL(-2))	**-0.561362**	**0.161349**	**-3.479165**	**0.0052**
CointEq(-1)*	**-1.040236**	**0.174447**	**-5.963050**	**0.0001**
R-squared	**0.971986**	**Mean dependent var**		**2.55784**
Adjusted R-squared	**0.949975**	**S.D. dependent var**		**11.4952**
F-statistic	**44.15931**	**Prob(F-statistic)**		**0.00000**

المصدر: من اعداد الباحث وفقا لنتائج البرنامج الاحصائي Eviews.

في العموم، الملاحظ من الجدول وذو أهمية هو ان جميع متغيرات النموذج كانت تحمل الإشـــارة المتوقعة، سوءاً المبطئة منها أو في الفرق الاول.

من الملاحظ ان النمو في الناتج المحلي للسنة السابقة كان لها اثر سلبي على الناتج المحلي للسنة الحالية، فالنمو في الناتج المحلي للســنة الســابقة بنســبة 1%، أدى الى انخفاض معدل النمو في

الناتج المحلي الإجمالي للســـنة الحالية بحوالي 25%، الذي يمكن ان يعزى الى ان جل النمو في الناتج المحلي الاجمالي للســنة الســابقة هو نمو في حجم الصــادرات النفطية او الإيرادات النفطية التي تشـــكل حوالي 95% من الناتج المحلي الإجمالي، وليس نمو في القطاعات الانتاجية والذي يستنزف جل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، دون تحقيق أي تنوع في القاعدة الإنتاجية وتحقيق التنوع الاقتصادي ويعزز نظرية الاقتصاد الليبي الريعي.

أما زيادة حجم الانفاق العام (GGX) بنسبة 1%، ستحقق نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.1% لنفس السنة، و0.06% للسنة السابقة، و0.01% للسنتين السابقتين، فضعف تأثير التوسع في الانفاق العام على النمو في الناتج المحلي الإجمالي هو ان اغلب الانفاق هو إنفاق اســتهلاكي وليس انتاجي وانحســار الســوق المحلي واعتماده على الواردات من الســلع والخدمات، وعدم وجود خطط تنفيذية لتنويع القاعدة الإنتاجية.

في المقابل ارتفاع معدل التضخم (IFL) بنسبة 1%، سيؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 47% لنفس السنة، و14% للسنة السابقة، و56% للسنتين السابقتين، والذي يعكس أهمية التشـــوهات في الاقتصـــاد الليبي والتي لها دور هام وجوهري في تأكل النمو في الناتج المحلي الاجمالي وإعاقة تنفيذ أي سياسات مقترحة لتصحيح التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الليبي.

في العموم، تشير النتائج في الاجل القصير الى ان الاقتصاد الليبي مازال يفتقر للتنوع في القاعدة الإنتاجية وتحقيق التنوع الاقتصادي المرغوب، وتعزز النتائج ايضاً نظرية الاقتصاد الليبي الريعي. فما يحقق من نمو في الناتج المحلي الإجمالي هو نمو ظاهري او اســمي وليس حقيقي وما هو الا انعكاس للنمو في الإيرادات النفطية.

أما بخصـــوص الانفاق العام، فعلى الرغم من انه كان معنوياً احصـــائياً ويحمل الإشـــارة المتوقعة اقتصادياً، الا ان دوره مازال ضعيفاً في التأثير في نمو الناتج المحلي الاجمالي، بالمقارنة بتشوهات في المستوى العام للأسعار، والتي تعتبر من اهم التحديات التي تواجه السياسات الانفاقية في الاقتصاد الليبي.

- تقديرات معالم النموذج في الاجل الطويل:

الجدول (4) يوضــح معلمات تقدير نموذج ARDL في الاجل الطويل للمتغيرات المســتقلة، فجميع متغيرات النموذج كانت تحمل الإشارة المتوقعة، وذات دلالة إحصائية هامة تصل الى درجة معنوية 1%.

كما يوضـح ان زيادة الانفاق العام سـنوياً بحوالي واحد دولار، سـيؤدي الى نمو في الناتج المحلي الاجمالي بحوالي 14 سـنتاً. في المقابل ارتفاع معدل التضـخم بواحد دولار سـنوياً، سـيؤدي الى انخفاض النمو في الناتج المحلي الاجمالي بحوالي 18 سنتاً.

ففي الصـفوف الأخيرة من الجدول (4) يلاحظ بان سلسـلة البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا كما يشـير لذلك اختبار (Normality test for Jarque–Bera)، كذلك اختبار (Breusch–Godfrey) يؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي التسلسلي لسلسلة البواقي، أما اختبار (Arch) فانه يشير الى ثبات التباين. وبذلك تتحقق شـروط تطبيق نموذج ARDL وفقا للنموذج المقترح لقياس العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والانفاق العام، بالإضافة لمتغير المستوى العام للأسعار، وفقا للنظرية والنماذج الاقتصادية محل البحث في هذه الدراسة.

جدول (4) نتائج الاجل الطويل لتقدير النموذج القياسي ARDL (2, 3, 3)

Dependent Variable: D(LGDP)			**Sample: 1995 2019**	
Method: ARDL Long Run Form and Bounds Test			**Case 3: Unrestricted Constant and No Trend**	
Selected Model: ARDL (2, 3, 3)			**Included observations: 22**	
	Levels Equation			
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LGGX	**0.135712**	**0.071152**	**1.907356**	**0.0758**
LIFL	**-0.184112**	**0.056033**	**-3.285794**	**0.0073**
Normality test (Jarque-Bera)	**7.585338**		**Prob.**	**0.22535**
Serial Correlation LM test (Breusch-Godfrey)	**F-statistic**	**1.285449**	**Prob. F (2,9)**	**0.3228**
	Obs*R-squared	**5.776852**	**Prob. Chi-Square (2)**	**0.1557**
Heteroscedasticity Test: ARCH	**F-statistic**	**0.029295**	**Prob. F (2,21)**	**0.9712**
	Obs*R-squared	**0.066774**	**Prob. Chi-Square (2)**	**0.9672**

المصدر: من اعداد الباحث وفقا لنتائج البرنامج الاحصائي Eviews.

في العموم، يكاد لا يوجد اختلاف بين نتائج الاجل القصـــير والطويل في نموذج ARDL المطبق في هذه الدراســة، والذي يظهر فيها بوضــوح، على الرغم من ضــعف تأثير الانفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلا ان أهمية الانفاق العام واســتقراره في دعم الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته في الاقتصـــاد الليبي، وكذلك ترشـــيده وتوجيهه في دعم احتياجات ومتطلبات التنمية

الاقتصـــادية، خصـــوصـــاً في ظل انتعاش أســعار النفط في الآونة الأخيرة، وارتفاع حجم الإيرادات النفطية التي تمول حوالي اكثر من 65% من مجمل الانفاق العام. أيضـــا تحقيق معدل تضـــخم مستهدف سيعمل على المحافظة على الحد من استنزاف النفقات العامة الحكومية واستقرارها، والحد من التشـوهات التي تكون عائق امام تنفيذ اية سـياسـات إصـلاحية لدعم مسـيرة التنمية وتحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد الليبي.

اختبار اتجاه السببية للعلاقة بين النمو الاقتصادي (GDP) والانفاق الحكومي (GGX)

من أكثر الاختبارات شـــيوعاً في الادب الاقتصـــادي لاختبار اتجاه الســـببية للعلاقة بين متغيرات ما، اختبار ســببية جرانجر (Granger causality test)، هذا الاختبار يســمح بتحديد اتجاه الأثر المتبادل بين متغيرات الدراسة في الاجل القصير ويفترض وجود سلاسل مستقرة ومتعلق بوجود التكامل المشـــترك. الا ان اختبار تودا ياماموتو يعالج اختلاف درجات التكامل المختلفة وهو اختبار للسببية طويلة الاجل.

تشـير النتائج المعروضـة بالجدول (5) الى نتائج اختبار السـببية لتودا ياماموتو (Toda and YAMAMOTO)، مع الاخذ في الاعتبار القيود المفروضـة على المعلمات الإحصـائية بناءَ على المسافة الموزونة بين التقدير غير المقيد وقيمته المفترضة في ظل الفرضية الصفرية، حيث يؤدي هذا المعيار لدقة تقدير الســببية وذلك باســتخدام اختبار والد (Wald test for block exogeneity).

الفرضيات التي سيتم اختبارها:

- فرضـية العدم الأولى للنموذج هي ان نمو الانفاق الحكومي ليس له علاقة سـببية جرانجر بنمو الناتج المحلي الإجمالي.
- فرضـــية العدم الثانية للنموذج هي ان نمو الناتج المحلي الإجمالي ليس له علاقة ســـببية جرانجر بنمو الانفاق العام.

تشـــير نتائج الاختبار الى ان قيمة اختبار كاي غير معنوية عند 5% درجة معنوية وبالتالي لا يمكن رفض فرضـــية العدم بالنســـبة لنمو الانفاق العام. وبالتالي يمكننا القول بان نمو الانفاق العام ليس له علاقة سببية بنمو الناتج المحلي الإجمالي.

أما بخصـــوص الفرضـــية الثانية فان النتائج تشـــير الى ان اختبار كاي معنوي عند درجة معنوية 5%، وهذا يؤكد ان لنمو الناتج المحلي الإجمالي له علاقة سببية بالنمو في الانفاق العام.

تشير النتائج الى وجود اتجاه سببية أحادية بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي والنمو في الانفاق العام، أي ان النمو في الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي الى النمو في الانفاق العام (من GDP الى GGX) وليس العكس. وهذه النتائج تتفق مع دراســـةALI Othman، (2002) وكذلك دراســـة ادريوش دحماني وعبدالقادر ناســـور، (2012) والتي أظهرت أن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي كبير ومعنوي على حجم الانفاق الحكومي، وهذه النتيجة مفادها أن قانون فاجنر صـــالح لتفسير علاقة النمو الاقتصادي بحجم الانفاق الحكومي في ليبيا.

تؤكد النتائج على الرغم من ان النفقات العامة تعتبر كأداة رئيســـية لنمو الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصـــادي العام ، بالإضـــافة إلى انها من اكثر الأدوات اســـتخداماً الا انه وفقاً للنتائج المتحصل عليها فان سياسات الانفاق العام ليس لها تأثير سببي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال فترة الدراســـة من 1995–2019، والذي يمكن ان يفســـر على ان الانفاق العام في ليبيا لا يمكن الاعتماد عليه في توقعات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أهمية الانفاق العام في توفير الاســـتقرار واحداث اثار جوهرية في التنمية، ولكن هذا يقودنا لإعادة النظر في هيكل النفقات العام (الاســـتهلاكية والاســـتثمارية او الإنتاجية) واختيار المشـــاريع الإنفاقية ذات التأثير الدافع للاقتصـــاد الوطني، لتكون النفقات العامة عاملاً مهماً وحاســـماً لنمو الناتج المحلي الإجمالي المستدام.

جدول (5) يشير الى نتائج اختبار سببية تودا ياماموتو (Toda and YAMAMOTO) للعلاقة بين النمو الاقتصادي (GDP) والانفاق الحكومى (GGX)

Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests		Sample: 1995 2019		Obs=22
Dependent variable	**Independent variable**	**Chi-sq**	**Df**	**Prob.**
D(LGDP)	D(LGGX)	0.3154	2	0.8541
D(LGGX)	D(LGDP)	28	2	0.0074

النتائج والتوصيات:

أولاً: أهم النتائج التي تم الحصول عليها في هذه الدراسة يمكن تلخيصها في الاتي:

1. اختبار الاحصائي F-bounds tests، وإشارة ومعنوية معامل تصحيح الخطأ تؤكد وجود علاقة توازنية بين معدل النمو الاقتصادي ومتغير الانفاق العام من الاجل القصير الى الاجل الطويل.
2. الأهمية النسبية لمعدل النمو الاقتصادي مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة السابقة في تفسير التغيرات التي تحدث في معدل النمو الاقتصادي للفترة الحالية، الذي تميز بوجود علاقة عكسية مع متغير النمو الاقتصادي في الاجل القصير، الذي يمكن ان يعزى الى ان جل النمو في الناتج المحلي الاجمالي للسنة السابقة هو نمو في حجم الصادرات النفطية او الإيرادات النفطية التي تشكل حوالي 95% من الناتج المحلي الإجمالي، وليس نمو في القطاعات الانتاجية الحقيقية دون تحقيق أي تنوع في القاعدة الإنتاجية وتحقيق التنوع الاقتصادي ويعزز نظرية الاقتصاد الليبي الريعي.
3. ضعف تأثير التوسع في الانفاق العام على النمو في الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من العلاقة الطردية بين المتغيرين، والذي يمكن ان يفسر على ان اغلب الانفاق هو إنفاق استهلاكي حكومي او شخصي، وليس انتاجي وانحسار السوق المحلي واعتماده على الواردات من السلع والخدمات، وعدم وجود خطط تنفيذية لتنويع القاعدة الإنتاجية.
4. وجود علاقة عكسية ومعنوية بين ارتفاع معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي في الاجلين القصير والطويل.
5. اختبار السببية لتودا ياماموتو (Toda and YAMAMOTO) يشير الى وجود اتجاه سببية احادية بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي والنمو في الانفاق العام، أي ان النمو في الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي الى النمو في الانفاق العام وليس العكس. الذي جاء مؤكدا لنتائج نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة. الذي يمكن ان يفسر على ان الانفاق العام في ليبيا لا يمكن الاعتماد عليه في توقعات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أهمية الانفاق العام في توفير الاستقرار واحداث اثار جوهرية في التنمية، ولكن

هذا يقودنا لإعادة النظر في هيكل النفقات العام (الاســـتهلاكية والاســـتثمارية او الإنتاجية) واختيار المشـاريع الانفاقية ذات التأثير الدافع للاقتصـاد الوطني، لتكون النفقات العامة عاملاً مهماً وحاسماً لنمو الناتج المحلي الإجمالي المستدام.

ثانياً: التوصيات:

1. على صـانعي القرار الاقتصـادي الاخذ بالاعتبار مسـألة التنمية الاقتصـادية بكل مسـاراتها، الاقتصـادية والسـياسـية والاجتماعية وتوجيهها واسـتثمارها في مشـروعات إنتاجية وحمايتها من التآكل.
2. صـرورة اتخاذ حزمة من الإجراءات التي من شـأنها تعزيز وتوجيه وترشـيد الانفاق العام ودعم سياسة التنوع الاقتصادي للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.
3. تصـحيح التشـوهات الهيكلية في الاقتصـاد الليبي والتي من أهمها سـياسـات الأسـعار وتحقيق معدلات تضخم مستهدفة، وترسيخ مبدأ الشفافية في الاقتصاد الوطني.

المراجع:

1. أمجد عبد المهدي، محمود يوسف عقلة، (2011)، دراسة في المالية العامة، الطبعة الاولي، مكتبة المجتمع العربي، عمان.
2. اسامة غزمي سلام، (2019)، أثر الانفاق المصرفي في الناتج المحلي الاجمالي، دليل من الاقتصاد السعودي، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل–العلوم الانسانية والادارية، مجلد 20، عدد 1.
3. حامد عبدالمجيد دراز، (1988)، مبادي المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، الطبعة الثانية.
4. حسن كريم حمزة، (2011)، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الاولي.
5. حربي محمد موسي عريقات، (2006) الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر جامعة الإسراء، الأردن، الطبعة الأولي.
6. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، (2008)، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والطباعة
7. عبد الجبار العقون، العباس بهناس، (2019) دراسة قياسية باستخدام نموذج Ardl لتحديد أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2016. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 2، العدد 5. والتوزيع، الأردن، الطبعة السادسة.

8. علي سيف علي المزروعي، (2012)، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلى الإجمالي دراسة تطبيقية علي دولة الامارات العربية المتحدة خلال 1990-2009، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 1، 2012.

9. صالح خصاونة، (2000)، مبادي الاقتصاد الكلي، الأردن، دار الصفاء، الطبعة الثانية.

10. مكي عمارية، عتو الشارف، (2018)، دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) باستخدام طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطاء.

11. محرزي محمد عباس، (2008)، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

12. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، (2007)، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.

13. محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، وليد احمد صافي، (2014)، الاقتصاد الكلي، دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الاردن، الطبعة الرابعة.

14. معروف هوشيار (2005)، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الأولى صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

15. ليلة غصابنة، (2015)، العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2012. المجلة الأدرية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد الأول، 2015.

16. نزار سعد الدين العيسى، (2001)، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار العلمية الد ولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى.

17. وليد عبدالحميد عايب، (2010)، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية، مكتبة حسن المصرية، الطبعة الأولى، لبنان.

التقارير الإحصائية.

1_ مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 46، الربع الثاني، 2006.

2_ مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 51، الربع الرابع، 2011.

3_ مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 55، الربع الرابع، 2015

4- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 60، الربع الاول، 2020

5- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 62، الربع الرابع، 2022

6- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 63، الربع الثالث، 2023